الأخبار
فبراير 2020

الفلاحة رافعة للتنمية

الملك يركز على النهوض بتشغيل الشباب في المجال الفلاحي وتقوية طبقة فلاحية وسطى

125 مليار درهم الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي سنة 2018

إطلاق 256 مشروعا لتربية الأحياء البحرية أغلبها تهم المقاولين الشباب

آلية «المثمر» لخدمات القرب للمكتب الشريف للفوسفاط.. من وإلى الفلاح

يوزع مجانا مع العدد

إخترت مامدا لروحها التعاضدية
التعاضدية الفلاحية
mamda
08 01 000 456
Service Sociétaires
www.mamda-mcma.ma

تشغيل الشباب وتقوية طبقة فلاحية وسطى
التدابير التي تم اتخاذها لتفعيل هذه الإشكاليات

اعتبر الملك محمد السادس في خطبه الأخيرة، أن القطاع الفلاحي رافعة حقيقية لدينامية التشغيل والاستقرار في العالم القروي، بإمكانه إنتاج طبقة وسطى فلاحية قادرة على أن تصبح رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية بالعالم القروي، على غرار الطبقة الوسطى في المدن، قائلا: «إن القطاع الفلاحي يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل، ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي. لذا ندعو لتعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي. غايتنا انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن. وإننا ندرك ما تعرفه الأراضي الفلاحية من تقسيم متزايد، مع ما ينتج عن ذلك من ضعف في الإنتاجية. كما أن استقرار الشباب بأرضهم يبقى رهينا بتمكينهم من فرص الشغل. لذا نوجه الحكومة لبلورة آليات مبتكرة لمواصلة تحفيز الفلاحين على المزيد من الانخراط في تجمعات وتعاونيات فلاحية منتجة ومتابعة تكوين في المجال الفلاحي. وبموازاة ذلك ندعو لتعزيز وتسهيل الولوج للعقار، وجعله أكثر انفتاحا على المستثمرين، سواء الأشخاص أو المقاولات، بما يرفع من الإنتاج والمردودية، ويحفز على التشغيل مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية». ودعا الملك محمد السادس إلى العمل على ضمان حقوق الفلاحين، خصوصا أمام المضاربة التي تؤثر على مصادر رزقهم قائلا: «يتعين التفكير في أفضل السبل لإنصاف الفلاحين الصغار، خاصة في ما يتعلق بتسويق منتوجاتهم والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء». واعتبر الملك محمد السادس أن تشجيع الاستثمار الفلاحي لا يمكن إلا أن يشكل رافعة اقتصادية واجتماعية في العالم القروي ويرفع مع الوعاء الفلاحي الذي لا يمكنه إلا أن ينهض بالفلاحة المغربية.

الملك يركز على النهوض بتشغيل الشباب في المجال الفلاحي وتقوية طبقة فلاحية وسطى

يقول الملك محمد السادس، «إننا نضع النهوض بتشغيل الشباب في قلب اهتماماتنا، ونعتبر أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تساهم في خلق المزيد من فرص الشغل». وذكر الملك أن التكوين المهني «يعد رافعة قوية للتشغيل، إذا ما حظي بالعناية التي يستحقها، وإعطاء مضمون ومكانة جديدين لهذا القطاع الواعد». وفي هذا الصدد، دعا الملك إلى «العمل على مد المزيد من الممرات والجسور بينه وبين التعليم العام في إطار منظومة موحدة ومتكاملة، مع خلق نوع من التوازن بين التكوين النظري والتداريب التطبيقية داخل المقاولات». وعلاوة على دور التكوين في التأهيل لسوق الشغل، أشار الملك إلى أن القطاع الفلاحي «يمكن أن يشكل خزانا أكثر دينامية للتشغيل، ولتحسين ظروف العيش والاستقرار بالعالم القروي».

وهكذا دعا الملك إلى «تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي». وسطر الخطاب الملكي سعي ملك البلاد إلى «تقوية طبقة وسطى فلاحية، وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على غرار الدور الهام للطبقة الوسطى في المدن». وشدد الملك في هذا السياق على أن تقسيم الأراضي الفلاحية يجب أن تعطى له الأهمية الكبرى، والاهتمام بالمشاكل التي تنتج عنها ضعف في الإنتاجية، وقال: «نوجه الحكومة لبلورة آليات محكمة ومتابعة دقيقة للتكوينات في المجال الفلاحي». وأضاف الملك أنه يجب تسهيل الولوج للعقار بالنسبة إلى الأشخاص والمقاولات، وكذا التحفيز على التشغيل مع الحفاظ على الطابع الفلاحي للأراضي المعنية، مشيرا في خطابه أمام البرلمانيين إلى أنه يتعين التفكير في إنصاف الفلاحين الصغار، والتصدي الصارم للمضاربات وتعدد الوسطاء.

إعداد: لمياء جباري

وزارة الفلاحة اتخذت تدابير مهمة لإنجاح الموسم الفلاحي الجاري

لجعل الموسم الحالي موسما ناجحا، وتعزيز الدينامية الإيجابية التي خلقها مخطط المغرب الأخضر، اتخذت الوزارة مجموعة من التحفيزات والتدابير من أجل تنمية فلاحية منتجة ذات قيمة مضافة عالية، تماشيا مع جهود تنمية القطاع التي تم تنفيذها بموجب مخطط المغرب الأخضر. في ما يتعلق بالبذور، خصصت الوزارة موفورات تقدر بـ2،2 مليون قنطار من البذور المختارة، مع اعتماد أثمنة تحفيزية عبر تسويقها بأثمنة بيع مدعمة تصل إلى 175 درهما للقنطار بالنسبة إلى القمح اللين و195 درهما للقنطار بالنسبة إلى القمح الصلب و345 درهما للقنطار بالنسبة إلى الشعير. كما سيتم تعزيز قدرة التخزين من خلال تشغيل مركز التخزين الجديد لبركان وتأجير المستودعات الخاصة. كما سيتم تعزيز قناة التسويق، في إطار عقود مع الموزعين الخواص لرفع نقاط البيع من 350 إلى 500 نقطة بيع. فيما يخص الأسمدة، سيتم ضمان تزويد السوق بما يناهز 680 ألف طن، مع الحفاظ على نفس مستويات الأثمنة المسجلة خلال الموسم الفارط. ومن أجل الاستخدام الرشيد والملائم للأسمدة، سيتم استغلال نتائج خرائط خصوبة التربة (8.7 ملايين هكتار) مع تعزيز الاستشارة الفلاحية. وفي ما يتعلق بحقينة السدود ذات الأغراض الفلاحية فإنها تبلغ حاليا 45 في المائة عوض57 بالمائة في الفترة نفسها من الموسم السابق. ونظرا للنقص في المياه، لفتت الوزارة الانتباه إلى الحاجة إلى ترشيد موفورات المياه على مستوى المدارات السقوية، كما ستبرمج حملات تحسيسية لفائدة الفلاحين. وفي هذا الصدد ومن بين التدابير الأخرى المتخذة في ما يتعلق بالري: برمجة مساحة 487 ألف هكتار للري بالدوائر الكبرى، منها 23 في المائة لفائدة الحبوب. مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء السقي، عبر برمجة تجهيز الضيعات الفلاحية بنظام الري الموضعي على مساحة إضافية تقدر بـ50 ألف هكتار لتصل المساحة الإجمالية إلى 635 ألف هكتار، وإنهاء أشغال عصرنة شبكات الري من أجل التحويل الجماعي إلى الري الموضعي على مساحة 120 ألف هكتار. متابعة أشغال البرنامج الوطني لتوسيع السقي على مساحة 85 ألف هكتار على مستوى سافلة السدود المنجزة أو المبرمجة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تعزيز دعم الدولة في إطار صندوق التنمية الفلاحية (FDA)، من أجل اقتناء المعدات الفلاحية وتشجيع الاستثمار في القطاع، من خلال تقديم إعانات لاعتماد أنظمة مقتصدة للمياه، وتكثيف الإنتاج وإنشاء وتجهيز وحدات التثمين وكذلك تشجيع الصادرات. إن مبلغ الإعانات المرتقب لسنة 2020 حوالي 3.91 ملايير درهم (أي + 1 في المائة مقارنة مع 2019) لاستثمار إجمالي قدره 8 ملايير درهم.

خصصت الوزارة موفورات تقدر بـ2،2 مليون قنطار من البذور المختارة، مع اعتماد أثمنة تحفيزية عبر تسويقها بأثمنة بيع مدعمة تصل إلى 175 درهما للقنطار بالنسبة إلى القمح اللين و195 درهما للقنطار بالنسبة إلى القمح الصلب و345 درهما للقنطار بالنسبة إلى الشعير

125 مليار درهم الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي سنة 2018

كشف عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، عن خطة وزارته لتنزيل مقتضيات الخطاب الملكي الأخير في القطاع الفلاحي. وأكد أخنوش أن نداء الملك من أجل تعبئة مليون هكتار إضافية من الأراضي الفلاحية، ما هو إلا دليل على ضرورة فتح إمكانيات أكبر للاستثمار في العالم القروي واستقطاب فئات جديدة خاصة ضمن الشباب، وهو ما يدفع جميع المصالح الوزارية المختصة إلى العمل على تنزيل الآليات الضرورية لمواكبة هذه الخطوة. وأوضح الوزير ذاته أن هذه الآليات تتمثل في حصر الأراضي الممكن تعبئتها وتحديد إمكانياتها، وحصر نوعية الزراعات التي يمكن أن تشملها ومدى ملاءمتها للمناطق الموجودة بها، وكذا دراسة طرق وكيفية تمويل ومصاحبة المشاريع التي يمكن أن تقام عليها. وأضاف أخنوش أن الجميع مطالب بتقوية إمكانيات الفلاحين بمواصلة تحفيزهم على الانخراط في تنظيمات مهنية وتعاونيات، وتمكينهم من التكوين والتفكير في نماذج مبدعة وخلاقة كحاضنات المقاولات وتشجيع المقاولات الناشئة، مشددا على أن كل ذلك «خدمة للعالم القروي، وسعيا إلى تهييء الظروف التي من شأنها أن تسهم في انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية». وقال الوزير: «نفتتح إذن فصلا جديدا من تطوير الفلاحة ببلادنا، وبدعم وتوجيه مولوي يطمح لإعطاء دفعة جديدة للقطاع من خلال مجموعة من التدابير الدقيقة والفعالة، التي توضح أن الفلاحة ببلادنا كانت وستبقى في صلب الاهتمام، بل وسيترسخ دورها كرافعة أساسية لتحقيق التنمية ببلادنا، وآلية لتحسين ظروف العيش والاستقرار بالبادية، وكخزان لتوفير فرص الشغل». وأكد أخنوش أن إنتاج مختلف السلاسل الحيوانية، عرف تحسنا كبيرا شأنه شأن ظروف مرور المواسم الفلاحية، وأن ذلك تأتى عبر تجويد الأسمدة والبذور، وتطوير وعصرنة بنيات وطرق الري، وعبر جعل الفلاحة المغربية أكثر تأقلما ومقاومة للتغيرات المناخية، مشددا على أن طبيعة العمل خلال السنوات الماضية همت بالأساس معالجة مشاكل هيكلية، ترتبط مباشرة بطبيعة النشاط الفلاحي. وأضاف: «القطاع اليوم يمكن أن يفتخر بمهنييه الذين تعبؤوا على مدى سنوات وتنظموا، حيث شكلت الغرف الفلاحية شريكا أساسيا وفعالا لإنجاح مخطط المغرب الأخضر، من خلال توسيع تمثيليتها ودورها الاستشاري، وإعادة هيكلتها بما يتماشى مع مفهوم الجهوية المتقدمة». وكشف المتحدث أن الناتج الداخلي الخام للقطاع الفلاحي تطور بمتوسط نمو سنوي قدره 5،25 في المائة ليصل إلى 125 مليار درهم في 2018، أي بزيادة 60 في المائة مقارنة مع سنة انطلاق المخطط، فيما ساهم تحسن الإنتاج والمردودية في تنويع العرض والشراكات التجارية والانفتاح على أسواق جديدة، حيث تضاعفت قيمة الصادرات الفلاحية بين عامي 2008 و2017 لتصل إلى 33 مليار درهم. وأضاف أن مخطط المغرب الأخضر أولى أهمية قصوى للبعد الاجتماعي بفضل آليات متعددة، حيث تمكن مليون و100 ألف مستفيد، أي حوالي الثلثين (3/2) من المزارعين والكسابين والمستثمرين، من إيجاد الدعم والتمويل لمشاريعهم واستثماراتهم، على امتداد 10 سنوات الماضية. وعمل مخطط المغرب الأخضر على مباشرة عدد من المشاريع تهم التهييئات الهيدروفلاحية والمراعي وتلقيح الماشية وكذا عمليات التدخل للحد من آثار الجفاف والثلوج، كان لها الأثر الإيجابي في مواجهة التغيرات المناخية والتخفيف من وقعها على الفلاحين، يقول الوزير.

القرض الفلاحي للمغرب

إلتـــــــــزام دائـــــــــم

أخنوش يطلع على تقدم سير عدد من المشاريع الفلاحية المدرجة في إطار مخطط المغرب الأخضر

قام وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، بزيارة ميدانية لجهة بني ملال-خنيفرة، اطلع خلالها على تقدم سير عدد من المشاريع والأوراش المندرجة في إطار مخطط المغرب الأخضر. وهمت المشاريع بشكل خاص، تطوير قطاع الحوامض وتثمين المنتوجات المحلية وكذا البرنامج الوطني لاقتصاد ماء السقي. ويتعلق الأمر بمحطة تلفيف وتخزين الحوامض «سامارغو» التي تصل سعتها إلى 30 ألف طن في السنة، وذلك في إطار تفعيل عقدة البرنامج لتنمية الصناعات الغذائية في أفق سنة 2021، والتي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في مجال تثمين المنتوجات الفلاحية عبر الرفع من نسب وسقف الإعانات الممنوحة من طرف الدولة لإحداث وحدات التثمين. وستمكن هذه الوحدة من رفع عدد وحدات تثمين الحوامض إلى أربع وحدات بطاقة استيعابية تفوق 100 ألف طن في السنة. كما شملت هذه المشاريع مشروع صهريج للحفاظ على التوازن الهيدروليكي بسعة 100 ألف متر مكعب، الذي أنجز في إطار البرنامج الوطني لاقتصاد ماء السقي الرامي إلى ترشيد مياه الري بالمدار السقوي في إطار التحويل الجماعي، وذلك باستبدال السقي السطحي بالسقي الموضعي على مساحة تقارب 40 ألف هكتار. وسينجز هذا المشروع على ثلاثة أشطر، يستهدف الشطر الأول، الذي تبلغ مساحته 10235 هكتارا، ما مجموعه 2565 فلاحا، بينما يهم الشطر الثاني، الذي تصل مساحته إلى 12100 هكتار، 2926 فلاحا، في حين يهم الشطر الثالث من مشروع التحويل الجماعي 13800 هكتار، وهو في طور الدراسة التقنية.

إطلاق 256 مشروعا لتربية الأحياء البحرية أغلبها تهم المقاولين الشباب

تم إطلاق 256 مشروعا لتربية الأحياء البحرية على المستوى الوطني، بإمكانيات إنتاج إجمالي تبلغ 156.000 طن سنويا، حيث تمثل جهة الداخلة- واد الذهب وحدها أكثر من 80 في المائة من هذه المشاريع، بـ214 مشروعا سيتم إطلاقها قريبا، بإنتاج إجمالي متوقع يبلغ حوالي 78.000 طن سنويا، وبتعبئة استثمارات بلغت 811 مليون درهم. وتهم 100 من هذه المشاريع بجهة الداخلة-واد الذهب 507 من المقاولين الشباب من أبناء المنطقة، مما يجعلها رافعة لإدماج الشباب في سوق الشغل، وتحقيق التنمية بالمنطقة. وتصاحب وزارة الصيد البحري هذه المشاريع، من خلال برنامج يهدف إلى توفير الدعم المالي للمقاولين الشباب أصحاب مشاريع تربية الأحياء البحرية، بميزانية قدرها 57 مليون درهم، وأيضا تعزيز البنية التحتية للتفريغ لمنتجات تربية الأحياء البحرية بميزانية قدرها 42 مليون درهم. وتعد تربية الأحياء البحرية مجالا واعدا للرفع من الإنتاج البحري واستدامته، وقد وضع مخطط آليوتيس تربية الأحياء البحرية في صلب استراتيجيته، عبر توفير الأرضية القانونية المناسبة، وإعداد مخططات التهيئة المتعلقة به. وقد قطع هذا المجال أشواطا مهمة خلال السنوات الماضية، تمثلت في تأسيس إطار قانوني ملائم عبر إحداث الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، وعبر وضع 5 مخططات تهيئة بإمكانات إنتاج تبلغ 380.000 طن.

ONSSA

جميعا من أجل
منتجات غذائية سليمة

الترخيص أو الاعتماد الصحي مفروض بموجب القانون 07-28 على جميع المؤسسات الغذائية

0 80 100 36 37

Onssamaroc | Onssacom | www.onssa.gov.ma

القرض الفلاحي يعبئ طاقاته استجابة للتوجيهات الملكية لتطوير النسيج المقاولاتي

استجابة للتوجيهات الملكية السامية في افتتاح البرلمان، والداعية إلى مواكبة مستدامة وناجعة لتطوير النسيج المقاولاتي بكل مكوناته، دعا طارق السجلماسي، الرئيس المدير العام للقرض الفلاحي للمغرب، جميع مستخدمي المجموعة إلى التعبئة العامة والشاملة، مشددا على الخصوص بضرورة التحلي بحفاوة الاستقبال والاهتمام التام بالزبناء، حيث قال في هذا الصدد: "إن مسؤوليتنا كبنك تحتم علينا استقبال كل شخص يتخطى عتبة وكالاتنا بكل ما يستحق من حفاوة واهتمام وعناية واحترام، بدون تمييز أو أفكار مسبقة. هذه الحفاوة وهذا الاهتمام، يجب أن يمتدا ويستمرا في الزمن، وأن يسودا بشكل متواصل جميع معاملاتنا مع الزبناء، عبر مختلف المراحل، وعدم ادخار أي مجهود لإيجاد الحلول المناسبة، والنجاعة والفعالية في مواكبة الزبناء، وفق ما تقتضيه مصلحتهم الخاصة ومصلحة المجتمع".

وقد شكل هذا اللقاء كذلك فرصة لاستعراض وتقييم التزام البنك تجاه ريادة الأعمال في الوسط القروي، عبر برنامج "المستثمر القروي"، والذي تجسده مبادرة "5 سنوات 5 فرص للشغل". وترتكز هذه المبادرة حول ثلاثة محاور رئيسية: توفير مواكبة مالية خاصة، والتي تتم إعادة صياغتها وملاءمتها مع دورة حياة ومستوى نضج المقاولة المعنية؛ توفير مواكبة غير مالية لفائدة المقاولات من خلال إسداء الاستشارة ووضع خبرة البنك ومنظومته الصناعية رهن إشارتها؛ تحقيق الالتقائية حول هدف مشترك بين البنك والمقاولة في ما يتعلق بالنمو وخلق فرص الشغل. وستنطلق "قوافل المستثمر القروي" لتجوب ربوع المملكة لملاقاة المقاولين وحاملي المشاريع في العالم القروي. وبالإضافة إلى كونها ستوفر إمكانية فتح الحسابات البنكية في عين المكان، والقيام بدراسة طلبات المواكبة المالية، وتوفير برامج للاستئناس المالي، فإن هذه القوافل ستشكل منصات استقبال وتبادل وتلقي طلبات واقتراحات الساكنة المعنية. وستنخرط مجموعة القرض الفلاحي للمغرب كذلك وبفعالية في المبادرة المشتركة للقطاع البنكي مع باقي الفرقاء، أخذا بعين الاعتبار وضعيته القانونية والتاريخية الخاصة كفاعل مالي ومرافق للقطاع الفلاحي والعالم القروي.

> **طارق السجلماسي: إن مسؤوليتنا كبنك تحتم علينا استقبال كل شخص يتخطى عتبة وكالاتنا بكل ما يستحق من حفاوة واهتمام وعناية واحترام، بدون تمييز أو أفكار مسبقة**

الاستثمارات المخصصة للفلاحين الصغار والمتوسطين تجاوزت 43 مليار درهم

تجاوزت الاستثمارات التي تم تخصيصها للفلاحين الصغار والمتوسطين 43 مليار درهم. وحسب وزير الفلاحة، فإن مشاريع الدعامة الثانية، وحدها، شملت أكثر من 733 ألف مستفيد من خلال 985 مشروعا، بميزانية تقدر بحوالي 14،5 مليار درهم. وكشف أخنوش عن أهم المشاريع والمنجزات في إطار الدعامة الثانية، حيث تم غرس 394.000 هكتار، منها ما يقارب 261.000 هكتار من الزيتون و57.000 هكتار من اللوز وإحداث وتجهيز 419 وحدة لتثمين المنتوج الفلاحي، 60 في المائة منها تهم وحدات استخلاص زيت الزيتون ومحطات التنقية والتلفيف ومراكز جمع الحليب. كما تمت عملية التجهيز الهيدروفلاحي على مساحة 83.300 هكتار من الري الصغير والمتوسط وبناء 1.881 كلم من السواقي، وتحسين المراعي على مساحة 37.100 هكتار، وإحداث 811 نقطة ماء لتوريد الماشية؛ وإنجاز 459 كلم من المسالك من أجل فك العزلة وتسهيل عملية تسويق المنتوج الفلاحي.

وأوضح أخنوش أن الإعانات المالية المقدمة من طرف الدولة تشمل جميع فئات الفلاحين دون استثناء، إذ فاق عدد ملفات الدعم المقدمة من طرف أصحاب الاستغلاليات الصغيرة (أقل من 10 هكتارات) خلال الفترة من 2009 إلى 2018، أكثر من 131 ألف ملف بنسبة 74 في المائة من جميع طلبات الدعم المقدمة، فيما ارتفعت الإعانات الممنوحة لأصحاب الاستغلاليات الصغيرة خلال المدة من 2009-2018 بـ 29+ في المائة، وما زال الدعم الإجمالي الموجه لهذه الاستغلاليات يرتفع، حيث وصل في سنة 2018 إلى 54 في المائة من مجموع الإعانات. وساهمت مشاريع الدعامة الثانية، يضيف الوزير، إلى غاية نهاية سنة 2018، في خلق 66،8 مليون يوم عمل، منها، 31،9 مليون يوم عمل ناتجة عن الاستثمارات المنجزة و34،9 مليون يوم عمل ناتجة عن مرحلة الاستغلال. كما حققت هذه المشاريع، خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2018، رقم معاملات بالنسبة إلى الإنتاج النباتي والحيواني ووحدات التثمين ناهز 12،6 مليار درهم. وعلى مستوى التمويل، يؤكد الوزير على أن مؤسسة تمويل الفلاح ساهمت بشكل فعال في عصرنة الضيعات الفلاحية الصغرى، وذلك بمنح سلفات الاستثمار والاستغلال، والتي تخص جل الأنشطة، كسلسلة الحليب ومعدات الري بالطاقة الشمسية وتجهيز الضيعات الفلاحية بوسائل السقي الموضعي وغيرها. وواكبت المؤسسة تمويل حوالي 85.000 فلاح و554 تعاونية فلاحية، تضم حوالي 18 ألف منخرط، كما مولت مشاريع همت 200 ألف هكتار. وأضاف أخنوش أن مشاريع التجميع الفلاحي، والتي يشكل فيها الفلاحون الصغار أغلبية الفلاحين المجمعين، بلغ عدد المشاريع المنجزة فيها 63 مشروعا، تضم أكثر من 55.500 فلاح مجمع، مضيفا أن تم خلق أزيد من 8.500 تعاونية فلاحية ومجموعة ذات النفع الاقتصادي، ليبلغ العدد الإجمالي للتعاونيات العاملة في القطاع 12.500 تعاونية.

كشف أخنوش عن أهم المشاريع والمنجزات في إطار الدعامة الثانية، حيث تم غرس 394.000 هكتار، منها ما يقارب 261.000 هكتار من الزيتون و57.000 هكتار من اللوز وإحداث وتجهيز 419 وحدة لتثمين المنتوج الفلاحي

مامدا.. «أهم الشراكات والاتفاقيات» لمواكبة التنمية الفلاحية بالمغرب

باعتبارها شركة تعاضدية للتأمين، ومتخصصة في مجال التأمين الفلاحي، فإن «MAMDA» اشتغلت منذ 50 سنة إلى جانب الفلاحين، بهدف تطوير مجموعة متكاملة من منتجات التأمين والتي من شأنها أن تستجيب لجميع الحاجيات منها تأمين أدوات عمل الفلاحين من جرارات، آليات فلاحية، عربات، مبان... ، توفير الحماية للفلاحين وذويهم من حيث حوادث الشغل، العلاجات الطبية، الادخار والاحتياط، تأمين المحاصيل الزراعية: التأمين متعدد المخاطر ضد الآفات المناخية بالنسبة إلى الحبوب والقطاني، والتأمين متعدد المخاطر للأشجار المثمرة، التأمين ضد حرائق الغلال، التأمين ضد آثار البَرَد والصقيع، بالإضافة الى تأمين قطعان الماشية: نفوق رؤوس الماشية، تأمين الدواجن، تربية النحل، تربية الأحياء المائية.

ومنذ انطلاق تنفيذ المخطط الأخضر، تزايدت سمعة هذه المنتجات التأمينية، والتي عرفت تحسنا متواصلا، لدى الفلاحين، وعلى الخصوص الفلاحين الصغار جدا، والذين يعتبرون الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للمخاطر. وبذلك فإن الفلاح المغربي أصبح يتوفر على أفضل تغطية تأمين والتي تستجيب لجميع حاجياته، على غرار ما يوجد في كل البلدان التي تتوفر على أفضل برامج التأمين الفلاحي.

أهم المشاريع والاتفاقيات المبرمة هذه السنة

في إطار مواكبة القطاع الفلاحي المغربي، وبغرض الاستجابة لاحتياجات بعض السلاسل الإنتاجية الفلاحية في ما يخص التأمين، وقعت التعاضدية الفلاحية «MAMDA» عدة اتفاقيات مع أهم سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي:

اتفاقية تأمين مع الفدرالية البيمهنية لسلسلة الأركان (FIFARGANE):

تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية للفلاحين الأعضاء في - FIFA GANE ولأفراد عائلاتهم. ومن خلال هذه الاتفاقية تضع «MAMDA» رهن إشارتهم مجموعة متكاملة من الخدمات تشمل التأمين الاستشفائي (استشفاء الفلاح)، التأمين الفردي عن الحوادث، التأمين متعدد المخاطر عن السيارات، إضافة إلى استرداد نفقات العلاجات الطبية والعمليات الجراحية في إطار منتوج التأمين عن المرض والولادة.

اتفاقية شراكة مع مجموعة القرض الفلاحي للمغرب:

طبقا لهذه الاتفاقية تلتزم مجموعة القرض الفلاحي للمغرب مع «MAMDA» بأن تضعا رهن إشارة زبناء المجموعة البنكية النشطين في إطار سلاسل إنتاج الأبقار والخيول، وكذلك سلسة الأشجار المثمرة، منتجات تأمين خاصة طورتها «MAMDA» خصيصا لهم.

وفي هذا الإطار سيتم اقتراح منتجات تأمين مخاطر نفوق رؤوس الماشية وزراعة الأشجار المثمرة لكل المستفيدين، من قروض تمويل شراء رؤوس الماشية، وصيانة بساتين الأشجار المثمرة.

إبرام اتفاقية تأمين مع الشركة الملكية لتشجيع

تفاصيل التأمين الخاص بمهنيي قطاع الدواجن

تقدم الاتفاقية المبرمة مع الفدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن (FISA) منتجات تأمين خاصة بمهنيي هذا القطاع.

ويتعلق الأمر بمنتوج تأمين جديد في المغرب، والذي يمكن من ضمان أداء تعويض إضافي إلى جانب التعويض المقرر من طرف الهيئات المختصة في حالة حدوث خسائر ناتجة عن الأمراض المعدية للدواجن والمحدد بشكل قانوني، من قبيل أنفلونزا الطيور الوبائية (IAHP)، وباء نيوكاستل (NC)، سالمونيلا بولوروم غالیناروم (SPG).

وتغطي هذه الضمانات الأضرار الناتجة عن الحرائق التي تتعرض لها المباني ومحتوياتها، كالتجهيزات المهنية، والسلع (طيور، بيض، أعلاف...). وتغطي أيضا: الأضرار التي تتسبب فيها الصواعق بشكل مباشر، أضرار التجهيزات الكهربائية والإلكترونية، اصطدام أو سقوط تجهيزات الملاحة الجوية، اصطدامات العربات البرية و الأضرار المتسببة فيها للجيران والأغيار. وبالنسبة لضمان حوادث الشغل، فتغطي جميع الحوادث التي تقع للعمال ليس فقط

خلال وبسبب القيام بعملهم في إطار ضيعة تربية الدواجن، ولكن أيضا الحوادث التي يتعرضون لها في طريقهم للالتحاق بمواقع العمل. وبالنسبة للمسؤولية المدنية، يتعلق الأمر بجبر الأضرار التي يتسبب فيها الغير والتي يمكن أن تصاب بها ضيعة تربية الدواجن بسبب الأضرار الجسدية أو المادية التي تلحق التجهيزات والتي يتسبب فيها الأغيار عبر حوادث تهم مستخدما في الضيعة أو أشخاصا آخرين موضوعين تحت مراقبته وكذلك البنايات والحيوانات والتجهيزات أو المرافق المستعملة للاستغلال.

ومنذ انطلاق تنفيذ المخطط الأخضر، تزايدت سمعة هذه المنتجات التأمينية، والتي عرفت تحسنا متواصلا، لدى الفلاحين، وعلى الخصوص الفلاحين الصغار جدا، والذين يعتبرون الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للمخاطر. وبذلك فإن الفلاح المغربي أصبح يتوفر على أفضل تغطية تأمين والتي تستجيب لجميع حاجياته، على غرار ما يوجد في كل البلدان التي تتوفر على أفضل برامج التأمين الفلاحي.

الفرس (SOREC):

وقعت MAMDA مع SOREC اتفاقية شراكة من أجل تشجيع منتجات التأمين لدى الفاعلين في سلسلة تربية الخيول. وبذلك فإن MAMDA توفر للسلسلة الإنتاجية للخيول منتجات تأمين حصرية خاصة وملائمة لاحتياجات مربي الخيول ومالكيها، وأيضا للفرسان ومدربي خيول السباق.

إبرام اتفاقية تأمين مع أعضاء جمعية منتجي ومصدري الفواكه والخضر (APEFEL):

تتعلق هذه الاتفاقية بالتأمين الصحي وتكفل للمنتجين والمصدرين وللفلاحين الأعضاء في APEFL وأسرهم استرداد المصاريف الطبية والصيدلية والاستشفائية والجراحية التي تحملوها على إثر الإصابة بمرض أو حادثة. وعرفت هذه الاتفاقية الجديدة تحسينات على مستوى الضمانات مقارنة مع الاتفاقية السابقة، من بينها الرفع من مستوى سقوف الخيارات، الأسنان، ومنحة الولادة.

مجموعة OCP تطلق برنامجها الجديد «الزرع المباشر»

على هامش المحطة الخامسة لآلية «المثمر المتنقل»، أطلقت مجموعة OCP برنامجها الجديد «الزرع المباشر». فبسبب تغير المناخ، أصبح من الضروري، ومنذ الآن، البحث عن نماذج ترابية للانتقال الزراعي والبيئي للفلاحة، والتي تمكن من اعتماد تدابير متنوعة ومتكاملة للتكيف على المستوى الترابي. وباعتبارها من دعامات الزراعة الحافظة، ترتكز تقنية الزرع المباشر على استعمال بذارات (أدوات نثر البذور) خاصة ملائمة للزراعة بدون حرث، محافظة بذلك على التربة وخزانات الماء والكائنات الحية الدقيقة الموجودة فيها. ويوفر الزرع المباشر الحماية للتربة ضد الانجراف والتعرية المباشرة بفعل الماء والرياح، وذلك بفضل غطاء وقائي من المخلفات والبقايا النباتية. وتعد هذه التقنية، أيضا، من الحلول الملائمة لتكيف الزراعات الكبرى مع القحولة المتزايدة للمناخ. كما تمكن هذه التقنية من المحافظة على الماء في التربة: حيث تسمح لبنية التربة الموجودة مباشرة تحت الزرع بتعزيز إمساك الماء بكميات إضافية تناهز 5 إلى 10 في المائة. ويستهدف برنامج «الزرع المباشر» لمجموعة OCP، والذي تم إطلاقه بمساهمة العديد من الجمعيات والتعاونيات الفلاحية على الصعيد الوطني، أزيد من 2000 فلاح وفلاحة بالنسبة لهذه المرحلة الأولى، والتي سيغطي خلالها حوالي 10500 هكتار من المساحات المزروعة برسم الموسم الفلاحي 2019-2020. ولهذا الغرض عبأت مجموعة OCP أزيد من 35 أداة لنثر البذور خاصة للاستعمال في الزرع المباشر. كما رصدت المجموعة لدعم هذه المبادرة 600 منصة فلاحية تجريبية من بين 4000 منصة التي أحدثتها، خلال الموسم الفلاحي 2019-2020، وخصصتها للزرع المباشرة. وستمكن المتابعة اليومية للعملية، من طرف خبراء زراعيين، من التوفر على تقييم علمي دقيق لنتائجها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التقنية تم إدخالها من طرف العديد من المؤسسات والشركاء على المستوى الوطني: وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، المعهد الوطني للبحث الزراعي... وتتوخى آلية «المثمر» دعم هذه الانطلاقة بقوة، ومن خلال ذلك، تهدف إلى تسريع اعتماد الزرع المباشر على المستوى الوطني كرافعة أساسية للنموذج الجديد للانتقال الزراعي والبيئي للقطاع الفلاحي في بلدنا.

آلية «المثمر» لخدمات القرب للمكتب الشريف للفوسفاط.. من وإلى الفلاح

ترتكز آلية المثمر لخدمات القرب، التي تعتبر الفلاحة عاملا حقيقيا للتغيير، على نهج علمي كأداة رئيسية لفلاحة مثمرة ومستدامة، وتستند على نهج تشاركي بمشاركة مختلف الفاعلين في القطاع الفلاحي: (المؤسسات، الباحثون، الموزعون، البائعون، الفلاحون...).

«المثمر لخدمات القرب» هو برنامج مرن وشامل يعكس عرض OCP القائم على الخدمات الإرشادية في مجال البحث العلمي والابتكار في المجال الفلاحي، ويتضمن مختبرين متنقلين لتحليل التربة بمختلف الأقاليم، إضافة إلى برنامج تجريبي للتكوين ونشر أفضل الممارسات الفلاحية، ويتعلق الأمر ببرنامج Agri plateformes، حيث من المتوقع إقامة أزيد من 2000 حقل تجريبي خلال الحملة الفلاحية الجارية، كما يشمل أيضا دورات تكوينية مخصصة للرفع من قدرات الفلاحين.

ومن أجل مواكبة آلية القرب، تمت تعبئة فريق من المهندسين الزراعيين على صعيد العشرات من الأقاليم على المستوى الوطني. يتكلف كل مهندس، في إطار تطوير الأنشطة التجارية لمجموعة OCP، بتشجيع تقنيات التسميد المعقلن حسب المسارات التقنية لفائدة الفلاحين في منطقته. في المجموع، يتواجد أكثر من 40 مهندسا زراعيا بصفة دائمة في العديد من الأقاليم ويعملون يوميا مع الفلاحين، من خلال توفير التكوين، التجارب، التتبع والمواكبة.

ويسعى المكتب، من خلال هذه الآلية، إلى اكتساب خبرة متبادلة بين الطرفين، حيث يقوم المكتب بالاستعانة بخبرات الفلاحين لكل إقليم على حدة من أجل توفير حلول مناسبة لكل جهة. وفي هذا الصدد، تقول وفاء هالخومس، مهندسة زراعية بميدلت، «أنا جد فخورة بالعمل ضمن طاقم «المثمر» من أجل المساهمة في تطوير الفلاحة بمسقط رأسي ميدلت، من خلال مواكبتي اليومية لفلاحي هذه المنطقة، أقوم بواجب شخصي، مهني ووطني يساهم في مساعدة هؤلاء الفلاحين على الرفع من مردوديتهم اعتمادا على أسس علمية، مع المحافظة على الموارد الطبيعية».

مجموعة OCP تحتفي بالمرأة القروية من خلال برنامج «Ellemoutmir»

تتوفر مجموعة OCP على برنامج مصمم خصيصا للفلاحات، يهدف إلى تعزيز قدرات النساء النشيطات في العالم القروي، ويطلق عليه اسم «Ell Moutmir». يساهم هذا البرنامج في مواكبة النساء النشيطات في العالم القروي ليصبحن عاملا للتغيير، بالإضافة إلى منح قيمة مضافة لأنشطتهن وتطوير قدراتهن ومشاريعهن الفلاحية الفردية والجماعية، من خلال تشجيعهن على إقامة شبكات لإنجاز مبادرات مشتركة ذات تأثير كبير.

ومن خلال «ElleMoutmir»، تم وضع أربع مبادرات لتلبية احتياجات المرأة القروية: برنامج النساء الفلاحات (Women farmers program) الذي يشمل دعم الفلاحات وزوجات المزارعين عن قرب في جميع الأقاليم، برنامج التعاونيات النسائية (Women cooperatives program) الذي يستهدف التعاونيات وباقي المنظمات المهنية النسائية التي تنشط في إنتاج وتثمين المنتجات الفلاحية والمحلية، برنامج النساء الشابات (Young women program) الذي يستهدف النساء الشابات النشيطات في العالم القروي، واللواتي لهن اهتمامات بريادة الأعمال وبرنامج النساء بائعات المواد الفلاحية (Women Agri-retailers program) الذي يعمل على تعزيز قدرات رائدات المشاريع في قطاع الأسمدة.

ومن خلال هذا البرنامج، تهدف مجموعة OCP إلى الأخذ في عين الاعتبار القضايا المترابطة والمعقدة، من خلال تبني نهج تشاركي يعمل على تعبئة جميع الهيئات الفاعلة الحريصة على تطوير وضع المرأة القروية.

المكتب الشريف للفوسفاط يطلق تطبيق (@tmar) لمواكبة الفلاحين

سعيا منها إلى توفير الحلول الفلاحية المشخصة لفائدة مجموع الفلاحين عبر التراب الوطني، قامت مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بإطلاق تطبيق هاتفي جديد للنصائح والإرشادات الفلاحية (@tmar). التطبيق الجديد، الذي تم تطويره من طرف المجموعة مع الفلاحين ومن أجل الفلاحين، عبارة عن باقة من خدمات المواكبة في مختلف الجوانب الزراعية والتقنية والعملية، والبيانات المناخية وتوصيات التسميد، واختيار المدخلات والقرارات المالية. وصمم التطبيق بفضل خبرات تقنية مغربية خالصة، بهدف توفير المعلومات العلمية للجميع، إلى جانب تيسير اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة الفلاحية، خاصة في الجانب التقني والزراعي والاقتصادي.

تطبيق يقدم خدمات متعددة لفائدة الفلاحين

يقدم التطبيق الهاتفي (@tmar)، من خلال فهم الاحتياجات والاهتمامات الحقيقية للفلاحين، وخاصة صغار المزارعين، ست خدمات تشغيلية تهم التتبع الحقلي الذي يقدم للفلاح أدوات للمساعدة من أجل تتبع الحقل طيلة المسار التقني للزراعة، و(Mon NPK) الخاصة باختيار الأسمدة، ومحاكاة الربحية للتأكد من نجاعة العمليات وربحيتها قبل التنفيذ. كما تشمل هذه الباقة من الخدمات الطقس، وهي خدمة لتمكين الفلاحين من تلقي البيانات والتوقعات الجوية لمنطقتهم بشكل دقيق في الوقت الحقيقي، ومعلومات الأسواق التي توفر الأسعار العالمية للمنتجات الفلاحية التي تحظى باهتمام الفلاحين والنظام الإيكولوجي، ودكتور النباتات الذي يساعد الفلاحين على تحديد «أعداء النباتات» واقتراح وسائل العلاج الملائمة. كما تعتمد هذه الباقة، السهلة والتفاعلية، على مفاهيم ونماذج متطورة مثل الذكاء الاصطناعي، وصور الأقمار الصناعية، والعديد من التقنيات التي تمكن من تقديم توصيات على المقاس لكل فلاح وفقا لاحتياجاته. ويغطي تطبيق (@tmar) المحاصيل الأكثر انتشارا في المغرب (الحبوب، القطاني، الأشجار المثمرة والخضروات)، وسيتم إغناؤه باستمرار وفقا لاحتياجات الفلاحين من أجل تقديم خدمات جديدة. ويقول طارق عبدو، فلاح من منطقة جرف الملحة بإقليم سيدي قاسم، «أستفيد يوميا من تطبيق «أثمار»، وذلك من خلال الخدمات المتنوعة التي يوفرها مثل خدمة «تتبع حقلي»، سمادي (Mon NPK) ودكتور النباتات. على سبيل المثال، قمت أخيرا، بفضل خدمة «تتبع حقلي»، باستعمال سماد العمق في حقلي المخصص للحبوب، وذلك في الوقت المناسب، الشيء الذي سيعطي نتائج إيجابية إن شاء الله على المحصول».

هذه المبادرة تستفيد من العديد من المكتسبات التي تم تطويرها على مستوى المملكة، خاصة في إطار التعاون المرجعي بين مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ومختلف الشركاء، إذ يتعلق الأمر بخارطة خصوبة التربة التي تعتبر ثمرة شراكة مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. وينطبق ذلك أيضا على الخبرة العلمية التي طورتها المؤسسات العلمية الوطنية، وخاصة المعهد الوطني للبحث الزراعي، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، والمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس، وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بابن جرير. ويرتكز تطبيق (@tmar)، كذلك، على المعارف التكنولوجية لشركتي IBM و Teal إضافة إلى الأدوات التواصلية لمختلف فاعلي الاتصالات على الصعيد الوطني، وخاصة في المناطق القروية. والتطبيق متوفر على منصتي «غوغل بلاي ستور» لنظام (أندرويد) و«آب ستور» لنظام (IOS)، علما أنه تم وضع مركز للاتصال إضافة إلى صفحة «المثمر» على «الفيسبوك» رهن إشارة الفلاحين من أجل تمكين المستخدمين من الإلمام بمختلف الخدمات المقدمة، ودعم الاستخدام الرقمي من طرف الجميع وفي كل مكان بالعالم القروي.

المثمر
OCP
التطبيق الرقمي أثمار،
باقة من خدمات الإرشاد الفلاحي للجميع، مجاناً
للمزيد من المعلومات
تواصلوا مع طاقم المثمر على صفحة الفيسبوك
/AlMoutmir
حملوا التطبيق مجانا
App Store
Google Play

ملتزمون من أجل تمويل مسؤول

تيسير التمويل للجميع

تمويلات بطابع إجتماعي متميز

تمويلات بطابع بيئي متميز

القرض الفلاحي للمغرب

إلتـــــزام دائـــــم

www.creditagricole.ma
www.fellah-trade.com